Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (107) المجلد (1) اذار 2026

الشاهد النّحويّ القُرآنيّ بين أبي حيّان الأندلسيّ (ت745ه) وابن عصفور الإشبيليّ (ت669ه) دراسة تحليلية موازنة

م. د. آية إحسان صادق
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Abstract

It is well known that the Qur'anic evidence had a significant impact on grammatical studies, as it is the fundamental text from which linguists derived their rules, organizing and recording the language based on it, which contributed to its enrichment. It stands out for its authenticity and reliability, and its freedom from the constraints imposed by rhyme or meter. Thus, we see that Arabic scholars unanimously based their rules on this miraculous text. We find that Ibn Asfour and Abu Hayyan al-Andalusi employed the Qur'anic evidence and made it the basis on which the grammatical principles in their works are built. The researcher will discuss how they used the Qur'anic evidence by presenting the issue and explaining the position of each of them in establishing the grammatical rule and reasoning behind it.

Email:
aya.arv.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 3-2026

Keywords: شاهد . نحويّ . تحليل . موازنة

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

من المعروف أنّ الشاهد القُرآني أحدث أثرًا كبيرًا في الدراسات النحويّة؛ لكونه النّصّ الأساس، الذي استنبطَ منه اللّغويّون قواعِدَهم، إذ نظمُوا اللغة ودوّنوها اعتمادًا عليه، ممّا أسهمَ في إثرائها، وإنمازَ بحجّيتهِ ووثَاقَتِهِ، وخلوّهِ من الضروراتِ التي تقتضيها القافية، أو يفرِضُها الوزن، وبهذا نرى عُلماءَ العربيّة أجمع أقدموا في تأسيس قواعِدهم على هذا النّص المُعجِز، ونجد أنّ ابن عصفُور وأبا حيّان الأندلسيّ وظّفا الشاهد القُرآني، وجعلاه الأساس الذي تُبنَى عليهِ الأصول النحويّة في مصنّفاتهم، وسأقف على كيفيّة استدلالهما بالشاهد القُرآني من خلال عرض المسألة، وبيان موقف كلّ واحدٍ منهما في تأسيس القاعدة النحوية، والاستدلال عليها.

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي جعلَ القرآن هدًى للخليقة، فكانَ في البلاغة أقصاها، وفي الفصاحة منتهاها، ومعجزة لم يبلغ العرب مداها، والصّلاةُ والسّلامُ على سيّد المُرسلين محمّد، وعلى آلهِ أجمعين. وأما بعد:

فالشاهدُ القرآني له الأثر في بناءِ القاعدة النحويّة عند النحويين العرب، فحضوره واضحٌ في الدّرسِ النّحويّ، ابتداءً من شيخِ النّحويين سيبويه (180هـ)، وُصولًا إلى يومِنا هذا، فلا غِنَى عن الشّاهدِ القُرآني، الذي يمثّل البيان العربيّ الأصيل، والتّركيب النحويّ، الذي لا يُمكن أن يدخلهُ الشّك في استقامةِ بِنائهِ، وذروة نضجه على جميع المستويات اللغويّة.

فالشاهد في ميدان الدّرس النحويّ يُعدّ الدليل النّصيّ المحدد الواضح، الذي يوظّفهُ كلُّ من يتبنّى رأيًا أو قاعدةً نحويّة، ينبغي أن يُقيم عليها دليلًا، فالشاهد عند النحويين واللّغويين بمعنى الدليل النصّي، الذي يشهد صدق الدعوى ويؤيّدها، وللشاهد في الدّرس النحويّ بخاصة، والدّرس اللغويّ بعامّة، أهميّة كبرى، إذ قيل: ((إنّ الشّاهِد في النّحو هو النّحو))[1]، أي لا تقومُ أيُّ قاعدةٍ نحويّة إلّا بشاهدٍ ودليلٍ[2].

وبهذا وقع اختياريّ على دراسة نماذج من الشّاهد النحويّ القرآني عند ابن عصفور الأشبيليّ وأبي حيّان الأندلسيّ، ببحث وسمته بـ (الشاهد النحويّ عند أبي حيّان الأندلسيّ (ت745هـ) وابن عصفور الأشبيليّ (ت669هـ) دراسة تحليلية موازنة).

إذ برّزتُ موقفهما من الشّاهد النحويّ القرآني، فضلًا عن مناقشة آراء النحاة في المسألة، وبيان ما فيهما من مبالغة أو غُلوٍّ أو دفاعٍ، وتركّز البحث على المسائل التي حوت الرّدود بينهما، والمسائل التي خالف بها أبو حيان ابن عصفور أكثر من أن يستوعبها هذا البحث وهي بحاجة الى دراسة أشمل لذلك أثرتُ أن أختار بضعًا منها ولما كانت قليلة رتبتها ترتيبًا لا يخضع لشكل معين، وانما درستُ مسألتين متعلقتين بالحروف ،وأخرى متعقلة بحذف العائد المجرور في (باب الصلة)،ومسألة بنقل

التمييز عن المفعول ،وختمت الدراسة بمسألة وقوع الماضي حالًا من غير (قد) ،وأملُ أن استوفي بقية المسائل في أبحاث أخرى إن شاء الله تعالى .

توطئة:

قبل البدء في دراسة المسائل التي لا بدّ من معرفة الفرق بين المُصطلحات التي يستدلّ بها النّحاة، وهي ما تُسمّى بـ (الشاهد، الحُجّة، المِثال)، فلكلّ واحدٍ منها معنى يختلف عن الآخر.

فالشّاهد ينتمي إلى السّماع، والسّماعُ أساسُ الأصول النّحويّة وعُمودها الفَقريّ، أمّا الاحتجاج فيقومُ على السّماعِ وعلى غيره، كالقِياس، إذ يحتجّ به النّحويُّ، واللّغويّ أحيانًا كثيرَة، والأخير . أي المثال ـ ليسَ سِوى وسيلةٍ توضيحيّة للقاعدة بعد استقرائها بالشّواهدِ والحِجج[3].

وبهذا، فاللجوءُ إلى الاستشهادِ أمرٌ لازمَ النّحويّ واللّغويّ؛ لإثبات صحّة القاعدة، وليس له أن يزهد فيها، أمّا التّمثيل فليسَ لازمًا لزومَ الاستشهاد والاحتجاج، ولا سيّما إذا كانت القاعدة واضحةً بِما ذُكِرَ ن الشّواهد المنتمية إلى عصر الاستشهاد[4].

المسائل على النحو الأتي :-

حذف حرف العطف والمعطوف عليه:

لا يصحّ عند النحويين حذف المعطوف عليه، سواء حُذِفَ وحدُهُ أم مع العاطِف، إلّا إذا فُهِمَ المَعنى، نحو قولهم: ((وإيكَ، وأهلًا أو سهلًا))، لمن قال: ((مرحبًا، وأهلًا))، فالتقدير: بِكَ مَرحَبًا، وأهلًا وسهْلًا، فحُذِفَ المعطوفُ عليهِ وحدهُ؛ لدلالةِ الكلامِ عليهِ[5].

واحتجّوا على حذفِ المعطوفِ عليهِ لدلالةِ المعنى، بقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ**﴾ (سورة الشعراء: من الآية ٦٣)، فتقدير الحذف في الآية الشريفة(فضربَ فانفلقَ)، فحُذِفَ المعطوف عليه (ضرب)، وحرفُ العطفِ (الفاء)؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا ما نصّ عليهِ النّحويون[6]، وابن عصفور الإشبيليّ (ت669هـ) لهُ رأيٌ آخر في توجيهِ الآية الكريمة بقوله: ((ويَجوزُ حذفُ حرفِ العَطفِ إذا فُهِمَ المَعنى، ومن كلامِهم: ((راكِبُ النّاقةِ طلَيْحَانٌ))[7]، التّقديرُ: والنّاقة، وحُذِفَ حرفُ العطفِ والمعطوف عليهِ، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَۖ فَٱنفَلَقَ**﴾ ، التقدير: فضربَ فانفَلَقَ، ويكون إعرابُ المعطوفِ على حسبَ إعرابِ المَعطوف عليهِ في اللّفظِ، أو في الموضع إذ كانَ لهُ موضعٌ))[8].

أي أنّ ابن عصفور ـ في قوله هذا ـ ذهب إلى أنّ المحذوف هو المعطوف عليه (ضرب)، وحرف العطف (الفاء)، الداخلة على (انفلق)، أمّا (الفاء) الموجودة في (انفلق) فهي فاء (ضرب) المحذوف، أو كأنّه أبقى من كلِّ محذوفٍ ما يدلّ عليهِ، أي أنّ حرف العطف والمعطوف لم يُحذفا[9].

وبنصّه هذا نجد أنّ تلميذه أبا حيّان الأندلسي (ت745هـ) قد اعترض عليهِ قائلًا: ((وزعم ابن عصفور في نحو هذا التّركيب ـ يعني في قوله تعالى: ﴿**أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ**﴾، أنّه لم يُحذَف حرفُ العطفِ، بل حُذِفَ المعطوفُ عليه وحدهُ دونَ (الفاء)، وحُذِفَت (الفاء) من المعطوف، وأُفردت من المعطوف عليه، واتّصلت بالمعطوف، فأُبقيَ من كُلِّ ما دلَّ عليهِ المحذوف، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنّ القرآن ملآن من حذفِ جُملٍ معطوفةٍ بـ (الفاء)، وكثُر ذلك في قصّة يوسف، وفي قصّةِ سُليمان مع الهدهد (عليهما السلام)، وقد حُذِفَ في قوله تعالى: ﴿**مَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ**﴾ (سورة البقرة: من الآية: ١٨٤)، تقديره: فأفطرَ؛ إذ لا يجوز أن ينوب (فاء) العطف مكان (فاء) الجزاء))[10].

ولم يتوقّف الاعتراض عند أبي حيّان الأندلسيّ، وإنّما نجد مثل هذا عند ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، مُبيّنا أنّ قول ابن عصفور ليس بشيءٍ، قال: ((وزعم ابن عصفور أنّ الفاء في (فانفجرت) هي فاء (فضرب)؛ وأنّ فاء (فانفجرت)[11] حُذِفت؛ ليكون على المحذوف دليلٌ ببقاء بعضِهِ وليسَ بشيءٍ؛ لأنّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟))[12].

ومن النحاة من وصفَ قول ابن عصفور بأنّه لا حاجة به تدعُ إلى ذلك، أي أنّ هذا الكلام مُتهَافِت[13]. وشبّه الآلوسيّ قوله بأنّه أشبه شيءٍ بلغَي العصافير[14] ، وبيّن ابن الضّائع (ت680هـ)* أنّ هذا ليسَ من الحُذْفِ، بل من إقامةِ المعطوفِ مقام المعطوفِ عليه؛ لأنّه سببهُ، ويُقامُ السَببُ كثيرًا مقامَ مُسبّبِهِ، وليس ما بَعدها معطوفًا على الجوابِ، بل صارَ هو الجوابَ بدليلِ (فانبجسَتْ)، هو جوابُ الأمر[15].

ويبدو أنّ ابن عصفور حمل الآيةَ على المجاز، أي حصول الانفلاق بالقُدرة الإلهيّة، لا بفعلِ الضّرب نفسه، بينما نجد أنّ النحويين الآخرين وفي طليعتهم أبي حيّان حمّلوا الكلام على حقيقة بأنّ الله (ﷻ) أمر سيّنا موسى (عليه السلام) بضربِ البحر بالعصا. فكان الضربُ سببًا ظاهرًا، والانفلاق نتيجة حقيقيّةً، أي الفاء باقية على دلالتها وهي للترتيب والتعقيب، وهذا أوفق بجزالة النظم القرآني، أي إبقاء النصّ على ظاهرهِ أدعى لإظهار الإعجاز، وأن يحصل الضّرب بالعصا سببًا لمعجزة وهي انفلاق البحر، ويتّضح أنّ الرّد على ابن عصفور من قِبلِ أبي حيّان الأندلسي، ورد بالسّماع، وهذا من أكثر الأساليب التي وُجدَت عند أبي حيّان في مناقشة آراء العلماء، وخاصة رأي ابن عصفور.

والذي ذهب اليه أبو حيان هو الرأي المرجح لكونه موافقًا لمذهب النحويين أولًا ،ولكونه بعيدًا عن التقديرات والتكلفات فحذف حرف العطف مع جملة محذوفةكما ذكر ابن عصفورفيه ضرب من التكلف والأولى أن نتبنى حذف جملة واحدة بدلًا من أن تقدر أكثر من محذوف في الآية الكريمة.

جواز حذف عائد الصّلة المجرور:

أجاز النحاة حذف عائد الصِلة المجرور إذا كان مجرورًا بإضافةِ صفة ناصبة له، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ**﴾ (سورة طه من الآية: ٧٢)، أي: قاضيه.

وأشار إلى ذلك ابن مالك ت(672هـ) قائلًا: ((إنّ العائد إذا كان مجرورًا باسم مضاف إليهِ لم يَجُزْ حذفهُ نحو: رأيتُ الذي غُلامُهُ زيدٌ، وكذا إنْ جرّ بحرفٍ لم يجرّ الموصول، ولا ما هو في المعنى بمثلهِ، نحو: رأيتُ الذي مررتُ بهِ وأعرضتُ عن الذي رغبْتُ فيه، فإنْ جُرَّ بصفةٍ تعمل عمل الفعل جاز حذفه، كقولهِ تعالى: ﴿**فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ**﴾))[16].

ونوّه الأزهريّ (ت905هـ) إلى جواز الحذفِ في تصريحهِ ذاكرًا: ((يجوز حذف العائد المجرور بالإضافةِ، إنْ كان المُضاف الجار للعائد (وصفًا) ناصبًا للعائدِ تقديرًا، بإنْ كان اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال غيرَ ماضٍ، قائلًا للكِسائي**، نحو: ﴿**فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ**﴾** [سورة طه: من الآية: 72]، والأصل: فاقضِ الذي أنت قاضيه، فحذف العائد على ما موصول اسمي ... بخلاف (جاء الذي قامَ أبوهُ)؛ لأنّ المُضاف الجار للعائِد ليس بوصف، أو (جاء الذي أنا أمسُ ضاربُه)؛ لأنّ المُضاف وصفٌ ماضٍ، وهو لا يعمل على الأصحّ، وبخلاف (جاء الذي أنا مضروبه)؛ لأنّ الوصف اسم مفعول، وإنّما لم يَجُز حذفه فيهنّ؛ لأنّه ليس منصوبًا تقديرًا))[17].

ونقل لنا النّحاة رأي ابن عصفور في هذه المسألة بأنّ الأفصح عنده أن لا تُحذف، وحذفُهُ ضعيف جدًا، قال أبو حيّان: ((وزعم الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنّ الأفصح فيهِ ألّا يُحذف، قال: وحذفهُ ضعيفُ جدًا، ثمّ ذكر الاستدلال بقوله: ﴿**فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ**﴾))[18]. وحكى قوله أيضًا السيوطيّ (ت911هـ) أنّ الحذف عندهُ ضعيفٌ جدًا[19].

وهذا الزّعم الذي قاله ابن عصفور ردّه أبو حيّان، وأثبت هذا الرّد سماعًا وقياسًا بقوله: ((ولا يُسوّغ ذلك؛ لأنّ ما كَثُرَ من لِسانِ العربِ مجيئهُ، وجاء في القرآن لا يُقال فيه: إنّهُ ضعيفٌ جدًّا، وثمّ له وجهٌ قويٌّ من القِياس؛ لأنّهُ منصوبٌ من حيث المعنى، فكما لا يجوز حذفه لو نصبه الفعل، كذلك يجوز حذفهُ إذا نصبهُ من حيثُ التّقدير والوصف، على أنّ من النحويين مَن يزعُم أنّ هذا الضّمير ليس مجرورًا بالإضافة، بل هو منصوب، وحُذِفَ التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة))[20].

وهذا الذي تذهب اليه الباحثة وهو الصحيح من جهة السماع والقياس فقد حذف العائدالمجرور كثيرًا وأفصح ماحذف في القرآن الكريم،ولا ينبغي لابن عصفور أن يسم تعبيرًا قرآنيًا بالضعف وله نظائر من الكلام الفصيح في الشعر وغيره ،والحذف جائزًا قياسًا فلما جاز الحذف مع العائد المرفوع العائد المنصوب من باب أولى أن يجوز مع المجرور أيضًا.

ولكن ما حُكيَ، وردّ على ابن عصفور من قِبل أبي حيّان، لم نلتمس هذا القول في مصنفاته التي بين أيدينا، وربّما قد يكون في مؤلّفاته الأخرى التي لم تصِلنا، بل وجدت لهُ نصًا في كتابه المقرّب، قال فيه: ((والضمير العائد على الموصول ... إنْ كان مخفوضًا، فإنّ كان خفضُهُ بالإضافةِ فإنّ المُضاف إليه إنْ كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جازَ حذفُهُ، وإنْ كان غَيرُه لم يَجُز حذفُهُ، نحو: جاءَنِي الذي أبوهُ قائِمٌ))[21].

أي كلامُهُ دليلٌ على جوازِ حذف العائِد إنْ كانَ مُضافًا إلى اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، كما في قوله تعالى: ﴿**فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٖۖ**﴾، وإنْ لم يشهد بِها، فضلًا عن أنّ هذا نصّهُ ذا دلالةٍ واضحةٍ يُخالف به قولهُ الذي نقل منه[22].

مُطابقة الضمير بعد حرف العطف (أو):

ذكر النحويون أنّ من أحكام العطف بحرف العطف (الواو) أن لا يُكتفى أن يكون التطابق بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنّما يشمل التطابق الضمير العائد على المتعاطفين، فوجب تطابقهما مطابقة مطلقة بلا قيد أو شرط، نحو: زيدٌ وعمرٌو جاءاني، فالضمير في (جاءاني)، يعود على المعطوف والمعطوف عليه، أمّا (الواو) فلا يُراد بها التّشريك، وإنّما يُرادُ بها أحد الشيئين أو الأشياء[23].

وأعلن بذلك السيوطيّ ذاكرًا انّه يُطابق الضمير المتعاطفين بعد (الواو)، نحو: زيدٌ وعمرٌو مُنطلِقان، ومررتُ بِهما، ويُقدّر بعد غيرهما غالبًا، مُراعى فيه التأخير أو التقديم، وندرت المُطابقة بعد (أو) في﴿**إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ**﴾ (سورة النساء من الآية: ١٣٥)[24].

ونجد أنّ في قاعدةِ تطابُق الضمير بعد حرف العطف (أو) في الآية المُباركة خلافًا بين نُحاة العرب، ومُفسّري القرآن الكريم، وكانت لهُم آراءٌ سديدةٌ في توجيهِ ذلك:

أُشيرَ إلى أنّ (أو) جاءت بمعنى (الواو)، و(الواو) كما أشرنا إلى أنّها أصلٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، أي الضّمير يُطابِق ما قبلهُ من المعطوفات. ذكروا أنّ المعنى على تقدير: أن يكن الخصمان، أي: على إضمارِ (مِن)، والتقدير: أن يكن من تخاصَمَ غنيّين أو فقيرين، فقال: (غنيًا)، حمله على (مِن)، ومن ثمّ عاد الضّمير المثنّى، حملًا على هذا المعنى[25].

ونفى الرّضي أن تكون (أو) بمعنى (الواو)، وإنّما حمل التأويل على أنّ جواب الشرط محذوف، المعنى: أنْ يُكُن غَنيًا أو فقيرًا، فلا يأسَ بأنّ اللهَ أولى بِالغنيّ والفَقيرِ[26]، أي أنّ الضّمير لم يكُن عائِدًا على الغنيّ أو الفقير الملفوظِ بِهما، وإنّما يعودُ على ما دلّ عليهِ من جِنسِي الغنيّ والفقير، وعلى هذا فجوابُ الشّرطِ محذوفٌ[27].

وعندما تحدّث العُكبريّ (ت616هـ) عن (أو)، فإنّه حملها على التفصيلِ، أي على بابها، قائلًا: (((أو) على بابِها، لتفصيلِ ما أُبهِمَ في الكلامِ، وذلك أنّ كلّ واحدٍ من المَشهود عليهِ أو المشهودِ لهُ يجوّز

أن يكونَ غنيًا، وأنْ يكون فقيرًا، فقد يكونانِ غنيّينِ، و قد يكونانِ فقيرينِ، وقد يكونُ أحدُهما غنيًا والآخرُ فقيرًا، فلمّا كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك، ولم تُذكر، أتى بـ (أو) لتدلّ على هذا التّفصيل))[28].

الضمير عائدٌ على المغنيّ أو الفقير المدلولِ عليهما بلفظ الغنيّ والفقيرِ، والتّقدير: فاللهُ أولَى بِغِنى الغنيّ وفقرِ الفَقيرِ[29] ، ولِابن عصفور رأيٌ في توجيه مُطابقة الضّميرِ بعد (أو)، إذ صرّح بأنّ المُطابقة شاذّة في هذا الموضِع، قائلًا: ((وإنْ كان العطفُ بغيرِ ذلك من حُروفِ العَطفِ، فإنّما يكونُ الضّميرُ حسبَ المُتأخّر خاصّة، فنقول: ((زيدٌ أو عمرٌو قائِمٌ))، و((زيدٌ لا عمرٌو قائِمٌ))، وكذلك سائرَ ما بَقِيَ من حُروفِ العَطفِ، وإنّما لم يَجُز أن تقولَ (قاما)، فتجعل الضّمير على حسب ما تقدّم؛ لأنّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا تَرَى أنّ القائِم إنّما هو أحدهما لا غيرَ، ولا يجوز أن يكون الضّمير على حسب ما تقدّم إلّا في (أو)، خاصّة، وذلك شُذوذٌ لا يُقاسُ عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿**إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرٍ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**﴾، فأعاد الضّمير على (الغنيّ)، و(الفقير) لتقديرهُما في الذّكرِ))[30].

ونجد أنّ أبا حيّان ردّ على نصّ ابن عصفور المتقدّم بقوله: ((وهذا ليس بسديدٍ ولا شُذوذٍ في الآية، ولا دليل فيها على جوازِ زيدٌ أو عمرٌو قامَا على جهةِ الشّذوذِ ولا غيرهُ، ولأنّ قوله: ﴿**فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**﴾ ليس بجوابٍ ـ كما قرّرناه ـ والضّميرُ ليس عائِدًا على الغنيّ والفقير الملفوظ بهما في الآية، وإنّما يعود على ما دلّ عليه المعنى من جنسي الغنيّ والفقير))[31].

نلاحظ أنّ أبا حيّان وجّه الآية الكريمة كتوجيه الرّضيّ، الذي نصّ على انّ الضمير لم يكن عائدًا على الغنيّ والفقير الملفوظ بهما، وإنّما على ما يعود عليه من جنسي الغنيّ والفقير[32].

وفي موضعٍ آخر من الارتشاف، ذكر أبو حيّان أنّ رأي ابن عصفور قد اضطربَ في المسألةِ، فنقل عنهُ أنّهُ كانت (أو) مستعملة، حيث يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه كالشّيء في الإباحة، أو في النّهي عن المُباح، فيجوزُ في الخبرِ الإفرادُ والجمعُ ... والدّليل على جوازِ الجّمعِ قوله تعالى: ﴿**إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا**﴾ ... وقيلَ هذا اضطرابٌ تارة حُمِلَ على الشّذوذ، وتارة استدلّ بها[33].

ولكن عند الرّجوع إلى مؤلّفات ابن عصفور لم أجده ذكر هذا النّصّ، وإنّما اكتفى بذكر المعاني التي تخرج إليها (أو) من دون ذكر أنّها قد تأتي بمعنى (الواو)، كما هو مُتحصّل في الآية الكريمة.

ولم يقف الرّد على ابن عصفور من قِبل الأندلسيّ، وإنّما وصف السمين الحلبيّ (ت 756هـ)كلامهُ بالإساءةِ قائلًا: ((وقد أساء ابن عصفور العبارةَ ـ هنا ـ بما يُوقَفُ عليهِ من كَلامِه))[34].

وكلامُهُ مرفوضٌ أشدّ الرّفضِ؛ لأنّه حمل الآية الكريمة على الشّذوذ، وكيف ذلك، وأنّ كلامُ الله (ﷻ) أمرٌ محتومٌ من حيثُ الصّناعةِ النحويّة، فالقاعدةُ بُنيت عليه وليس العكس.

التمييز عن المفعول:

اختلف النُحاةُ في نقل التمييز عن المفعول، وذلك في قوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ﴾ (سورة القمر من الآية: ١٢)؛ لأنّ التميز عندهم منقولٌ في الأصلِ عن الفاعل، وهذا ما أشار إليه الفرّاء (ت207هـ)، مُستدلًا بلفظة (عينًا) من قوله تعالى: ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [سورة مريم: من الآية: 26]، ذاكرًا أنّ معنى الآية المباركة في قوله تعالى: ﴿وَقَرِّى عَيْنًا﴾، التقدير: لتقرر عينُكِ، أي منقول عن الفاعل، ولم يتطرّق على أنه منقول عن المفعول[35].

أمّا ابن السّراج (ت316هـ) فلم يتحدث على أنّ التمييز منقولًا عن المفعول، وإنّما جعل المفعول فاعلًا في المعنى، واتّضح ذلك من تقديمه لأمثلة مصنوعة نحو: ((تفقّأ زيدٌ شَحمًا))، و((امتلأ الإناءُ الماءَ))، و((ضِقْتُ بِهِ ذَرْعًا))[36].

ونجد أنّ مَنْ ذَكَرَ أنّ التمييز منقولٌ عن المفعول هو ابن عصفور بقوله: ((أمّا أنّ التمييز منقولًا من الفَاعِل، فقد يكونُ منقولًا من المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾))[37].

أي أنّه جاء بصيغة التعليل، إذ وظّف الأداة (قد)، ولم يجزم بذلك.

الأشهر عند النحويين أن يكون منقولًا عن الفاعل، وهذا ما وجدناه عند الفرّاء وابن السّراج، أمّا النقل عن المفعول فلم يرد عند القُدماء، وغنّما وجدناه عند ابن عصفور وابن مالك والمتأخرين[38].

وهذا الاختلاف بين النحاة بيّنه الأندلسيّ في ارتشافه قائلًا: ((واختلفوا في نقلِهِ من المفعول، فذهب أكثر المتأخّرين إلى أنّهُ جائز، وحملوا عليه قولَهُ تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: من الآية: 12]، قالوا: أصلهُ: فجّرنا عُيونَ الأرض ... وإنّ التمييز يكونُ منقولًا من مفعول، ذهب ابن عصفور وابن مالك من أصحابِنا))[39].

كما أثبت هذا الخلاف السيوطيّ بنصّه: ((وتارة من المفعولِ، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: من الآية: 12)))، والأصلُ: فجّرنا عُيونَ الأرض، وهذا مذهب المتأخّرين، وبه قال ابن عصفور وابن مالك، وقال الأُبذيّ هذا القسم لم يذكرُه النحويون، وإنّما الثابت كونهُ منقولًا عن الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمّ فاعِلُه، وقال الشلوبين (عيُونًا) في الآية نُصِبَ على الحال المقدّرة، لا على التمييز، ولم يثبت كون التمييز منقولًا عن المفعول، فينبغي أن لا يُقالَ بِه[40]، وقال ابن أبي الرّبيع (عُيونًا) نُصِبَ على البدل من الأرض، وحُذِف الضّمير، أي: (عيونها)، أو على إسقاط حرف الجرّ، أي: (بعيون)، وتارة يكون مشبّهًا بالمفعولِ، نحو: امتلأ الإناءُ ماءً))[41].

ونجد أنّ السيوطيّ أوضح آراء النّحاة في مسألةِ النقل، في حين نجد الرضي الأستر آبادي (ت 688هـ) يوافق القدماء بجعل (عيونًا) تمييزًا، لكون أصلها فاعل في المعنى[42].

وأمّا أبو حيّان الأندلسيّ فحمل الآية على التمييز، وهي عنده أبلغ، لأنّها تحمل دلالة جعل الأرض كلّها عُيونًا تتفجّر[43].

أي في تفسيره هذا دلّ على أنّه يحذو حذوَ القُدماء خلافًا لرأيه في الارتشاف، فقد وضّح خلاف القُدماء في توجيه الآية المُباركة، ولم نرَه يردّ أو يوجّه بشيئ، ويعُدّ هذه المسألة من المسائل التي ناقشها، وعُني بها عناية فائقة بنقل رأي ابن عصفور، وإنْ لم يحذُ حذوه في توجيهها.

والذي يبدو أنّ ابن عصفور لم يحد عمّا ذهب إليه النحويّون في تأويل الآية فيما ذكر، ولا أنّ الأرض كأنّما تحوّلت إلى ينابيع تفجّرت ماءً، ممّا يدلّ على قدرة الله سبحانه وتعالى في إغراق الأرض بمن

فيها، إلّا أنّ الخِلاف يكمُن في التمييز، أهو منقولًا عن الفاعل، أم عن المفعول به؟ فالخِلاف منحصر في تركيب الجملة، وليس في تحديد مدلولاتها، فابن عصفور جعل الفعل (فجرنا) متعلقًا بالأرض التي تفجّرت عُيونًا من الماء، وهذا التمييز ينقل المعنى من المفعولية، وهو أقرب للدقّة اللغويّة التعبيريّة، بجعل الأرض يخرج منها ماء، وينبع من عدّة عيون، لا مُجرّد تدفّق، أمّا المعنى الذي نجده عند أبي حيّان والعُلماء المتقدّمين فقد جعلوا (عيونًا) منقولة عن الفاعل.

وقوع الماضي حالًا من غير (قد):

اختلف النّحاةُ في وُقوعِ الماضي حالًا من غير (قد)، فذهب الكوفيّون والأخفش إلى جواز ذلك، في حين أجمع البصريّون على أنّ الماضي إذا كانت معهُ (قد)، أو وصفًا لمحذوف فإنّه يَجوز أن يقع حالًا[44].

والجملة الواقعةُ حالًا شرطُها ان كون خبريّة، وأن تكون غير مفتحة بدليل استقبال، وتتضمّن الجملة الواقعة حالًا ضميرًا يعودُ إلى صاحبِ الحال، ويُغني عنه (واو) إلّا إذا كانت الجملة مُؤكدة، أو مُصدّرة بمُضارعٍ مُثبتٍ عارٍ من (قد)، أو منفيّ بـ (لا)، أو (ما)ن أو ماضي اللفظ خال بـ (إلا)، أو متلوّ بـ (أو)، وهذه الواو تُسمّى (واو الحال)، وإنْ كان الفعل ماضيًا ونفيته، والجملة عارية من الضمير فلا بُد من (الواو)، أو لم يعد منه جازت الواو، وإنْ كان الماضي نفسه أداة نفي فلا تدخل عليه (قد)، وقد يخلو الماضي من (الواو)، و(قد)[45].

ونجد أنّ من أقرّ وقوع الفعل الماضي حالًا بـ (قد) ظاهرة، أو مضمرة أحد زُعماء المدرسة الكوفيّة ألا وهو الفرّاء، ودليله الآيات القرآنيّة التي استدلّ بها، وحجّته أنّها تُقرّب الماضي إلى الحال، لذلك جاءت مقدّرةً في كل مال قِيل[46]، قال تعالى: ﴿**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا**﴾ (سورة البقرة من الآية: ٢٨)، على تقدير: وقد كنتم، ...، وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز، إلّا وأنت تُريد: قد كَثُرَ مالُك، ومثلُهُ قوله تعالى: ﴿**أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾(سورة النساء من الآية ٩٠)، والمعنى: قد حصرت صُدورُهم.

وذهب الطبري مذهب الفرّاء، فذكر أنّ قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [سورة البقرة: من الآية: 28]، على محلّ الحال، وفيهِ إضمار (قد)، لكنّها حُذِفت لِما من الكلام من الدليل عليها[47].

ووقوع جملة الماضي حالًا من غير (قد) ظاهره أمرٌ مُستقبحٌ عند المُبرّد[48].

وإلى هذا المذهب ذهب الجزوليّ (ت607هـ)، ذاكرًا وعلى كلّ حالٍ لا بُدّ من (قد) في الماضي لفظًا ومعنًى، ظاهرةً أو مقدّرةً[49].

وتابعهُ في ذلك ابن عصفور، من دون أن يستدلّ بشواهد قرآنيّة، أو بشواهد فصيحة أخرى تُثبت ذلك، أو دليل قياسي، قائلًا: ((ولا يجوز أن يكون الماضي لفظًا ومعنًى حالًا حتّى تكون معه (قد) مظهرة، أو مُضمرة، أو يكون وصفًا لمحذوف))[50].

ونجد أنّ أبا حيّان الأندلسيّ يُعقّب على قول ابن عصفور بعدما ذكر قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ (سورة يوسف من الآية: ٦٥)، قائلًا: ((ولا نُقدّر قبله (قد)، خلافًا للفرّاء والمُبرّد وأبي عليّ ومُتأخّري أصحابِنا الجزولي وابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبذي، ثمّ قال: والصّحيح جواز ذلك بغيرِ (واو) ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيّين والاخفش لكثر ما ورد من ذلك))[51].

فنلاحظ من كلامه أنّه يُخالِف أقوالهم بدليل ورود ذلك في الكلام الفصيح ظاهرة ومقدرة، ومن وجودها ظاهرة ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾ (سورة الأنعام الآية: ١١٩)، ومن المقدرة قوله تعالى ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(سورة النساء من الآية ٩٠).

ووصف ابنُ عقيل أنّ التقدير بـ (قد) تكلّف لا حاجة به، إذ قال: ((وفي كلام ابن عصفور وغيرهُ من مُتأخّري المغاربة أنّه لا بُدّ من (قد) ظاهرة أو مقدّرة؛ والقولُ بالتقدير حُكي عن الفرّاء والمبرد، والصّحيح أنّه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون (قد)، والتقدير: تكلّف بلا دليل، وهذا قول الكوفيين، ومذهب الاخفش، ونُسِبَ إلى الجمهور))[52].

ودعوى وجود (قد) ظاهرةً أو مقدّرةً دعوى لا تقومُ عليها حُجّة؛ لأنّ الأصل عدم التقدير، ولأنّ وجود (قد) مع الفعل المُشار إليه لا يزيد معنى ما يُفهم به إذا لم نوجد وصف المحذوف المقدّر ثبوته أن يدلّ على معنى لا يُدرك بدونه[53].

والذين أجازوا وقوعه من غير (قد) استدلّوا بالنقل من الكلام الفصيح، وهي قراءة يعقوب الحضرميّ (ت205هـ)، في قوله تعالى: (﴿) ، على جعل (﴿) حالًا[54]، أي أتى بالحالِ مصرّحة من غير (قد)، فضلًا عن الاستدلال بكلام العرب، قال أبو صخر الهذلي[55]:

وَإِنِّـي لَتَعْـرُونِي لِذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كَمَا اِنْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

فأتي بـ (بللّه) من غير ان يسبق بـ (قد).

وإنّ كثرة الشّواهد توجب عدم إنكار ذلك لمجيئه في أفصح الكلام، وهو كلام الله تعالى، فلا حاجة في أن نلتمس تخريجًا له، أو نحمله على تقدير محذوف؛ لأنّ ذلك يُبعد الثّقة بالقواعد التي أصّلها العُلماء، أو يُجيز البحث عن التقديرات لِما تقتضيه الضّرورة في ذلك، وهذا الرأي مُستندٌ إلى كلامٍ أبي حيّان الاندلسيّ، إذ قال: ((الصحيح جوازُ ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيفٌ جدًا؛ لأنّنا إنّما نبني المقاييس العربيّة على وجود الكثرة))[56].

ماذهب اليه أبو حيان وأكثر النحويين وهو الصحيح فقد ورد وقوع الماضي حالًامن غير (قد)وبها كثيرًا في القرآن الكريم ، فينبغي أن نحملها على الظاهر ونصوغ قاعدة نحوية مفادها يجوز الوجهان أن يأتي الفعل الماضي حالًا من (قد) ومن غير (قد) لوجود السماع في المسألتين.

الخاتمة

توصّل البحثُ إلى جملةٍ من النتائج، أهمّها:

1. عُني البحثُ بفصاحة الشاهد القرآني، إذ تتبّع بعض استدلالات ابن عصفور القرآنيّة، وتعقيبات أبي حيّان، وقد اعتمد أبو حيّان في ردّه على ابن عصفور بما يُحقق سلامة النصّ القُرآني، وتطابق ألفاظه مع ما عُرِفَ عنه من إعجاز.
2. مثّل الاستدلال بالشاهد عند العَالِمين طبيعة تعالق خياراته بعضها ببعض، فضلًا عن مناسبة لِمَا أصّلهُ النحويون من أحكام وقواعد.
3. كانت ردود أبي حيّان معضّدة بالأدلة السماعيّة والقياسيّة، إذ نجد انّ أبا حيّان لم ينقُل آراء ابن عصفور لمجرّد النقل، بل ينقل ما يراهُ صائبًا بالحجّة والدّليل، وقد يكون النقل مُوافقًا له أو مُخالفًا.
4. نجد أنّ أبا حيّان عندما يخصّ ابن عصفور بالاعتراض لم يذكره فقط، وإنّما يجمع معه بعض السابقين والمعاصرين.
5. يلاحظ على نهج ابن عصفور في الاستدلال القرآني أنّه وصف بعض الشواهد القرآنيّة بالشذوذ، والنّدور، وعدم القياس عليها، ممّا أثار حفيظة أبي حيّان، فتعقّبه بالاستدلال والرّد، وإثبات خلاف ما ذهب إليه؛ لأنّ النصّ القرآنيّ ينبغي أن تسير القواعد النحويّة خلفه، ولا يسير هو خلفها.

الهوامش:

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: 192.

(2) ينظر: الشاهد القرآني وأثرهُ في تأسيس القاعدة (بحث): 60.

(3) ينظر: المصدر نفسه(بحث): 7.

([4]) ينظر: المزهر في علوم العربية: 212/1.

([5]) ينظر: شرح التّسهيل: 378/3-382، ومغني اللبيب: 720/2-722.

([6]) ينظر: آمالي ابن الشّجري: 132/2، وشرح الكافية: 1267/3.

([7]) الخصائص: 289/1.

([8]) المقرب: 236/1، وينظر: شرح جمل الزجاجي: 214/1-215.

([9]) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 35/15.

([10]) التذييل والتكميل: 455/5، والبحر المحيط: 20/7، وارتشاف الضّرب: 217/4-218.

([11]) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 215/1.

([12]) مغني اللبيب: 722/2.

([13]) ينظر: الدر المصون: 385/1، 527/8.

([14]) ينظر: روح المعاني: 85/10.

* لم أقف عليه في كتابه (شرح جمل الزجاجي).

([15]) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 229/3.

([16]) شرح الكافية الشافية: 292/1، وينظر: أوضح المسالك: 167/1، وشرح الأشموني: 159/1.

** لم أقف عليه في معانيه.

([17]) 175/1.

([18]) التذييل والتكميل: 76/3، وارتشاف الضرب: 2/!9-21.

([19]) ينظر: همع الهوامع: 341/1.

([20]) التذييل والتكميل: 76/3.

([21]) 60/1-61.

([22]) ينظر: اعتراضات أبي حيّان النحوّية على ابن عصفور عرضًا ودراسة (رسالة): 57.

([23]) ينظر: حروف المعاني: 36، والمقتصد في شرح الإيضاح: 943/3، وشرح التسهيل: 382/3.

([24]) ينظر: همع الهوامع: 228/3.

([25]) ينظر: معاني القرآن (الأخفش): 247/1، وإعراب القرآن (النحّاس): 495/1، والتبيان في إعراب القرآن: 397/1.

([26]) ينظر: شرح الكافية: 352/2.

([27]) ينظر: اعتراضات أبي حيّان النحوّية على ابن عصفور عرضًا ودراسة (رسالة): 344.

([28]) التبيان في إعراب القرآن: 397/1.

([29]) ينظر: اللباب في عُلوم الكتاب: 68/7.

([30]) شرح جمل الزجاجي: 27/1، وينظر: المقرّب: 235/1-236.

([31]) البحر المحيط: 96/4، وينظر: التذييل والتكميل: 462/5، وارتشاف الضّرب: 2012/4.

([32]) ينظر: اعتراضات أبي حيّان النحوّية على ابن عصفور عرضًا ودراسة (رسالة): 346.

([33]) ارتشاف الضرب: 2021/1.

(34) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 116/4.

(35) ينظر: معاني القرآن: 166/2.

(36) ينظر: الأصول في النحو: 222/1.

(37) شرح جمل الزجاجي: 472/2.

(38) ينظر: شرح التسهيل: 384/2، وشرح التصريح على التوضيح: 621/1.

(39) ارتشاف الضرب: 1623/4.

(40) ينظر: التوطئة: 314.

(41) همع الهوامع: 341/2، وشرح التصريح على التوضيح: 621/1.

(42) ينظر: شرح الكافية: 71/2.

(43) ينظر: البحر المحيط: 175/8.

(44) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (32): 205/1، والتبيين في مذاهب النحويين: 386.

(45) ينظر: ارتشاف الضرب: 1602/3-1610.

(46)ينظر : معاني القرآن: 24/1، والتأويل النحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء (رسالة): 92.

(47) ينظر: جامع البيان: 427/1

(48) ينظر: المقتضب :123/4-124.

(49) ينظر: المقدمة الجزولية: 92.

(50) المقرب: 153/1.

(51) ارتشاف الضّرب: 1161/3، والتذييل والتكميل: 188/9-189.

(52) المساعد: 47/2.

(53) ينظر: شرح التسهيل: 372/1.

(54) ينظر: معاني القراءات: 314/1.

(55) شرح أشعار الهذليين: 384.

(56) التذييل والتكميل: 189/9.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولًا: الكتب المطبوعة:

1. ارتشاف الضّرب من لسان العرب: أبو حيّان الأندلسي(ت 745هـ)، تحقيق: د. مصطفى النحاس، دار المدني، ط1، 1404هـ - 1984م.
2. الأصول في النحو: أبو بكر السرّاج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
3. إعراب القرآن: أبو جعفر النّحاس(ت337هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط3، 1409هـ.
4. أمالي ابن الشجري: ابن الشجري(ت542هـ)، تحقيق: د. محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، ط1، 1413هـ - 1992م.

5. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو بركات الأنباريّ (ت577هـ)، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2003م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الانصاريّ (ت761هـ)، تحقيق: بركات يوسف، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ - 2000م.
7. البحر المحيط: أبو حيّان الاندلسيّ (ت745هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1413هـ - 1992م.
8. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزّركشيّ (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ - 1957م.
9. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، (د. ط)، (د. ت).
10. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.
11. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيّان الاندلسي (ت745هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، ط1، 1431هـ - 2010م.
12. التوطئة: أبو علي الشلوبين(ت645هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، (د. ط)، 1981م.
13. جامع البيان من تأويل آي القرآن: ابن جرير الطبري (ت311هـ)، تحقيق: أحمد محمود شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ - 2000م.
14. حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي(ت337هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، إربد، الأردن، ط2، 1406هـ - 1986م.
15. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، ط4، (د. ت).
16. الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، السمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، (د. ط)، (د. ت).
17. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني: أبو الفضل، محمود الآلوسيّ (ت1207هـ)، ضبطه: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ - 1994م.
18. شرح أشعار الهذليين: سعيد السكري (ت275هـ)، ضبطه: خالد عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 1392هـ - 1971م.
19. شرح الاشموني على الفية ابن مالك: بدر الدين الاشموني (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
20. شرح التسهيل لابن مالك(ت 672هـ): تحقيق: د. عبد الرحمن السّيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط1، 1410هـ - 1990م.

21. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
22. شرح الرضي على الكافية: لابن الحاجب (ت686هـ) تعليق: يوسف حسن عمر، ليبيا، (د. ط)، (د. ت).
23. شرح الكافية الشافية: ابن مالك(ت672هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون، ط1، 1402هـ - 1982م.
24. شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، قدّم له: فوّاز الشّار، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
25. اللّباب في علوم الكتاب: علي بن عادل الدمشقيّ (ت880هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ - 1998م.
26. المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، شرح وضبط: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار التراث، ط3، (د. ت).
27. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل(ت769هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405هـ - 1985م.
28. معاني القرآن: أبو منصور الأزهريّ (ت370هـ)، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ - 1991م.
29. معاني القرآن: الأخفش الأوسط(ت315هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط2، 1401هـ.
30. معاني القرآن: الفرّاء(ت207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، (د. ط)، (د. ت).
31. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، (د. ط)، 1416هـ.
32. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ)، تحقيق: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، بغداد، (د. ط)، 1982م.
33. المقتضب: أبو العباس المبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
34. المقدمة الجزولية في النحو: عيسى بن عبد العزيز الجزولي،(ت607هـ) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب، أم القرى للطباعة والنشر، (د. ط)، (د. ت).
35. المقرّب: ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، دار إحياء التراث الإسلامي، مطبعة المدني، ط1، 1391هـ - 1971م.
36. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد طنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د. ت).
37. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ط)، (د. ت).

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. اعتراضات أبي حيّان النحويّة على ابن عصفور عرضًا ودراسةً: إعداد: رفيع بن غازي بن نافع، (رسالة ماجستير)، بإشراف: د. بسيوني سعد لين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ.

2. التأويل النحوي في كتاب معاني القرآن للفرّاء (ت207هـ)، إعداد: غادة غازي عبد المجيد، (رسالة ماجستير)، بإشراف: د. كاصد ياسر الزيدي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1419هـ ـ 1998م.

ثالثًا: البحوث والدوريات:

– الشاهد القرآني وأثرهُ في القاعدة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح: م. د. مؤيد عبد المنعم موسى، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، مج (10)، ع (40)، 1445هـ ـ 2024م

Sources and References

The Holy Quran.

First: Printed Books:

1. Artishaf al-Dharb min Lisan al-Arab: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Mustafa al-Nahhas, Dar al-Madani, 1st edition, 1404 AH - 1984 AD.
2. Al-Usul fi al-Nahw: Abu Bakr al-Sarraj (d. 316 AH), edited by Abdul Hussein al-Fattali, Al-Risala Foundation, Beirut, (n.p.), (n.d.).
3. I'rab al-Qur'an: Abu Ja'far al-Nahhas (d. 337 AH), edited by Dr. Zuhair Ghazi Zahid, Alam al-Kutub, 3rd edition, 1409 AH.
4. Amal Ibn al-Shajri: Ibn al-Shajri (d. 542 AH), edited by Dr. Muhammad al-Tanahi, Maktabat al-Khanji, Maktabat al-Madani, 1st edition, 1413 AH - 1992 AD.
5. Al-Insaf fi Masail al-Khilaf bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin: Abu Barakat al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktaba al-Asriya, 1st edition, 1424 AH - 2003 AD.
6. The Clearest Path to Ibn Malik's Alfiyah: Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Barakat Yusuf, Dar al-Fikr Publishing House, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.
7. Al-Bahr al-Muhit: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), Dar al-Kitab al-Islami, Cairo, 2nd edition, 1413 AH - 1992 AD.
8. Al-Burhan fi 'Ilm al-Qur'an (Evidence in the Sciences of the Qur'an): Badr al-Din al-Zarkashi (d. 794 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya, 1st edition, 1376 AH - 1957 AD.
9. Al-Tibyan fi I'rab al-Qur'an: Abu al-Baqa al-Akbari (d. 616 AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi, printed by Isa al-Babi al-Halabi and Partners, Egypt, (n.p.), (n.d.).
10. Al-Tabyin fi Madhahib al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin: Abu al-Baqa al-Akbari, edited by Dr. Abdul Rahman al-Uthaymin, Dar al-Gharb al-Islami, 1st edition, 1406 AH - 1986 AD.
11. The Appendix and Supplement to the Explanation of the Book of Al-tasheel: Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar Konooz Ishbiliya, 1st edition, 1431 AH - 2010 AD.
12. The Introduction: Abu Ali al-Shalubin (d. 645 AH), study and editing: Yusuf Ahmad al-Mutawa, Kuwait University, (n. d.), 1981.
13. Jami' al-Bayan min Ta'wil Ayat al-Qur'an: Ibn Jarir al-Tabari (d. 311 AH), edited by Ahmad Mahmoud Shaker, Al-Risala Foundation, 1st edition, 1420 AH - 2000 AD.

14. Huruf al-Ma'ani: Abu al-Qasim al-Zajjaji (d. 337 AH), edited by Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Risala Foundation, Irbid, Jordan, 2nd edition, 1406 AH - 1986 AD.
15. Al-Khasais: Abu al-Fath, Uthman ibn Janni (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, General Book Authority, 4th edition, (n.d.).
16. Al-Durr al-Mashun fi 'Ilm al-Kitab al-Maknun: Abu al-Abbas, al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by Dr. Muhammad Ahmad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus, (n.p.), (n.d.).
17. The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Duals: Abu al-Fadl, Mahmoud al-Alusi (d. 1207 AH), edited by Ali Abd al-Bari, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1415 AH - 1994 AD.
18. Sharh Ash'ar al-Hadhaliyyin: Sa'id al-Sukari (d. 275 AH), edited by Khalid Abd al-Ghani, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, (n.d.), 1392 AH - 1971 AD.
19. Sharh al-Ashmuni 'ala al-Fiyah ibn Malik: Badr al-Din al-Ashmuni (d. 900 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
20. Sharh al-Tasheel by Ibn Malik (d. 672 AH): Edited by Dr. Abdul Rahman al-Sayyid and Dr. Muhammad Badawi al-Mukhtun, Hijr al-Tab'ah, 1st edition, 1410 AH - 1990 AD.
21. Sharh al-Tashrih 'ala al-Tawdeeh: Khalid bin Abdullah al-Azhari (d. 905 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH - 2000 AD.
22. Sharh al-Razi 'ala al-Kafiya: Ibn al-Hajib (d. 686 AH) Commentary: Yusuf Hassan Omar, Libya, (n.p.), (n.d.).
23. Sharh al-Kafiya al-Shafiya: Ibn Malik (d. 672 AH), edited by: Abd al-Munaim Haridi, Dar al-Mamun, 1st edition, 1402 AH - 1982 AD.
24. Sharh Jamal al-Zajjaji: Ibn Asfour al-Ishbili (d. 669 AH), edited by Fawaz al-Shar, supervised by Dr. Emile Badi' Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiya, Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
25. Al-Lubab fi 'Ulum al-Kitab: Ali ibn 'Adel al-Dimashqi (d. 880 AH), edited by Sheikh Ahmad 'Abd al-Mawjud and Ali Muhammad Mu'awwad, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.
26. Al-Muzhir fi 'Ilm al-Lugha wa 'Anweha (The Flowering of Linguistics and Its Types): Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), commentary and editing: Muhammad Ahmad Jad al-Mawla et al., Dar al-Turath, 3rd ed., (n.d.).
27. Al-Musa'id fi Taysir al-Fawa'id: Baha al-Din ibn Aqil (d. 769 AH), edited by Dr. Muhammad Kamal Barakat, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1405 AH - 1985 AD.
28. Ma'ani al-Qur'an: Abu Mansur al-Azhari (d. 370 AH), King Saud University, 1st edition, 1412 AH - 1991 AD.
29. Ma'ani al-Qur'an: Al-Akhfash al-Awsat (d. 315 AH), edited by Dr. Faiz Fares, 2nd edition, 1401 AH.
30. Ma'ani Qur'an: Al-Faraa (d. 207 AH), edited by Ahmad Yusuf Najati and Muhammad Ali Al-Najjar, Dar Al-Suroor, (n.p.), (n.d.).
31. Mughni al-Labib fi Kitab al-A'arib: Ibn Hisham al-Ansari (d. 761 AH), edited by Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, al-Maktaba al-Asriya, Sidon, (n.d.), 1416 AH.
32. Al-Muqtasid fi Sharh al- I'dah: Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 474 AH), edited by Kazim Bahar Marjan, Dar al-Rashid, Baghdad, (n.d.), 1982 AD.

33. Al-Muktadb: Abu al-Abbas al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaliq Adima, Alam al-Kutub, Beirut, (n.d.), (n.p.).
34. Al-Muqaddima al-Jazuliya fi al-Nahw: Isa ibn Abd al-Aziz al-Jazuli (d. 607 AH), edited by Dr. Shaaban Abd al-Wahhab, Umm al-Qura Publishing House, (n.p.), (n.d.).
35. Al-Muqarrab: Ibn Asfour al-Ashbili (d. 669 AH), edited by Ahmad Abd al-Sattar al-Jawari and Abdullah al-Jaburi, Dar Ihya al-Turath al-Islami, al-Madani Press, 1st edition, 1391 AH – 1971 AD.
36. Grammarians: Muhammad Tantawi, Dar al-Ma'arif, Cairo, 2nd edition, (n.d.).
37. Hama al-Hawama fe Sharah Jamaa al-Jawamaah: Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Abdul Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyya Library, Egypt The Origin of Grammar and the History of the Most Famous, (n.p.), (n.d.).

Second: University theses and dissertations:

1. Abi Hayyan's Grammatical Objections to Ibn Asfur: Presentation and Study: Prepared by: Rafi' bin Ghazi bin Nafi', (Master's Thesis), supervised by: Dr. Basiony Saad Lin, Islamic University, Madinah, 1424 AH.
2. Grammatical Interpretation in Al-Faraa's Book Ma'ani al-Qur'an (d. 207 AH), prepared by Ghada Ghazi Abdul-Majid, (Master's thesis), supervised by Dr. Kasid Yasser Al-Zaydi, College of Education for Girls, University of Baghdad, 1419 AH - 1998 AD.

Third: Research and Periodicals:

1. The Qur'anic Witness and Its Impact on the Grammatical Rules of Abd al-Qahir al-Jurjani in His Book Al-Muqtasid fi Sharh al-I'dah: M.D. Muayyad Abd al-Munaim Musa, University of Kufa, Faculty of Arts, Department of Arabic Language, Vol. (10), No. (40), 1445 AH - 2024 AD.